Royaume du Maroc
Conseil National des Droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

22 Novembre 2011
22 نونبر 2011

الخبر

مجلس حقوق الإنسان يدعو إلى المشاركة المكثفة في الانتخابات

الخبر

دعا المجلس الوطني لحقوق الإنسان الناخبات والناخبين إلى المشاركة المكثفة في اقتراع 25 نونبر، لأن «الانتخابات الحرة والنزيهة والشفافة هي أساس مشروعية التمثيل الديمقراطي».

وذكر المجلس بأن «التصويت حق شخصي، وواجب وطني، وفعل مواطن».

وأشار المجلس إلى أنه يقوم، في إطار مساهمته في دعم البناء الديمقراطي، بمهمة الملاحظة المستقلة والمحايدة لهذه الانتخابات، مذكرا بالتوصيات الواردة في تقرير ملاحظة الانتخابات التشريعية لسنة 2007 والانتخابات الجماعية لسنة 2009 اللذان أصدرهما المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وكذا بالتوصيات الواردة في تقرير ملاحظة الاستفتاء الدستوري لفاتح يوليوز 2011 الذي أصدره المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وبعد معالجة المعطيات الأولية التي توصل بها من طرف ملاحظيه وملاحظاته المنتشرين على مختلف الدوائر الانتخابية، دعا المجلس الوطني لحقوق الإنسان السلطات العمومية، المكلفة بتنظيم الانتخابات، إلى الأخذ بعين الاعتبار للبعد المتعلق بـ«الولوجية العامة» في تجهيز مكاتب التصويت، وذلك طبقا لمقتضيات المادة 29 من الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة وكذا لالتزامات السلطات العمومية المكرسة بمقتضى الفصل 34 من الدستور.

كما دعا السلطات العمومية المكلفة بتنظيم الانتخابات إلى تسهيل عملية نقل الناخبين والناخبات نحو مكاتب التصويت يوم الاقتراع، خاصة في الجماعات صعبة الولوج، وكذا تأمين النشر المفصل لنتائج الاقتراع، حسب مكاتب التصويت.

وفي إطار ممارسته لاختصاصاته في مجال حماية حقوق الإنسان، أهاب المجلس بالسلطات العمومية لتطبيق مقتضيات القانون 76.00 المتعلق بالتجمعات العمومية، وكذا مقتضيات القانون 77.00 المتعلق بالصحافة والنشر على الأنشطة الهادفة إلى التعبير أو إلى نشر الآراء الداعية إلى عدم التصويت، مؤكدا أن هذه التوصية لا تنطبق على الأنشطة المعتبرة مخالفات انتخابية بمقتضى الباب السادس من القانون التنظيمي المتعلق بمجلس النواب.

Revue de Presse du Conseil National des droits de

بيان اليوم

قال إن الانتخابات الحرة والنزيهة والشفافة هي أساس مشروعية التمثيل الديمقراطي

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يدعو الناخبين للمشاركة بكثافة في اقتراع 25 نونبر

دعا المجلس الوطني لحقوق الإنسان الناخبات والناخبين إلى المشاركة المكثفة في اقتراع 25 نونبر، مذكرا بان «التصويت حق شخصي، وواجب وطني، وفعل مواطن».

وأكد المجلس، في بيان أصدره اول أمس الأحد، أن «الانتخابات الحرة والنزيهة والشفافة هي أساس مشروعية التمثيل الديمقراطي».

وأشار المجلس إلى انه يقوم، في إطار مساهمته في دعم البناء الديمقراطي، بمهمة الملاحظة المستقلة والمحايدة لهذه الانتخابات، مذكرا بالتوصيات الواردة في تقارير ملاحظة الانتخابات التشريعية لسنة 2007 والانتخابات الجماعية لسنة 2009 التي أصدرها المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وكذا بالتوصيات الواردة في تقرير ملاحظة الاستفتاء الدستوري لفاتح يوليوز 2011 الذي أصدره المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وبعد معالجة المعطيات الأولية التي توصل بها من طرف ملاحظيه وملاحظاته المنتشرين على مختلف الدوائر الانتخابية، دعا المجلس الوطني لحقوق الإنسان السلطات العمومية، المكلفة بتنظيم الانتخابات، إلى الأخذ بعين الاعتبار للبعد المتعلق بـ «الولوجية العامة» في تجهيز مكاتب التصويت، وذلك طبقا لمقتضيات المادة 29 من الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة وكذا لالتزامات السلطات العمومية المكرسة بمقتضى الفصل 34 من الدستور.

كما دعا السلطات العمومية المكلفة بتنظيم الانتخابات إلى تسهيل عملية نقل الناخبين والناخبات نحو مكاتب التصويت يوم الاقتراع، خاصة في الجماعات صعبة الولوج، وكذا تامين النشر المفصل لنتائج الاقتراع، حسب مكاتب التصويت.

وفي إطار ممارسته لاختصاصاته في مجال حماية حقوق الإنسان، أهاب المجلس بالسلطات العمومية لتطبيق مقتضيات القانون 76.00 المتعلق بالتجمعات العمومية، وكذا مقتضيات القانون 77.00 المتعلق بالصحافة والنشر على الأنشطة الهادفة إلى التعبير أو إلى نشر الآراء الداعية لعدم التصويت، مؤكدا أن هذه التوصية لا تنطبق على الأنشطة المعتبرة مخالفات انتخابية بمقتضى الباب السادس من القانون التنظيمي المتعلق بمجلس النواب.

وأهاب المجلس كذلك بمختلف جماعات المملكة والهيئات القائمة بالتدبير المفوض لقطاع النظافة بالتدخل للحفاظ على نظافة مجالهم عبر بذل مجهود إضافي لتنظيم جمع مواد الحملة الانتخابية الملقاة في الطرق العمومية.

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

رسالة الأمة

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يدعو إلى مشاركة مكثفة في اقتراع 25 نونبر

دعا المجلس الوطني لحقوق الإنسان الناخبات والناخبين إلى المشاركة المكثفة في اقتراع 25 نونبر، مذكرا بأن «التصويت حق شخصي، وواجب وطني، وفعل مواطن».

وأكد المجلس، في بيان أصدره اليوم الأحد، أن «الانتخابات الحرة والنزيهة والشفافة هي أساس مشروعية التمثيل الديمقراطي».

وأشار المجلس إلى أنه يقوم، في إطار مساهمته في دعم البناء الديمقراطي، بمهمة الملاحظة المستقلة والمحايدة لهذه الانتخابات، مذكرا بالتوصيات الواردة في تقارير ملاحظة الانتخابات التشريعية لسنة 2007 والانتخابات الجماعية لسنة 2009 اللذان أصدرهما المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وكذا بالتوصيات الواردة في تقرير ملاحظة الاستفتاء الدستوري لفاتح يوليوز 2011 الذي أصدره المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وبعد معالجة المعطيات الأولية التي توصل بها من طرف ملاحظيه وملاحظاته المنتشرين على مختلف الدوائر الانتخابية، دعا المجلس الوطني لحقوق الإنسان السلطات العمومية، المكلفة بتنظيم الانتخابات، إلى الأخذ بعين الاعتبار للبعد المتعلق بـ «الولوجية العامة» في تجهيز مكاتب التصويت، وذلك طبقا لمقتضيات المادة 29 من الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة وكذا لالتزامات السلطات العمومية المكرسة بمقتضى الفصل 34 من الدستور.

كما دعا السلطات العمومية المكلفة بتنظيم الانتخابات إلى تسهيل عملية نقل الناخبين والناخبات نحو مكاتب التصويت يوم الاقتراع، خاصة في الجماعات صعبة الولوج؛ وكذا تأمين النشر المفصل لنتائج الاقتراع، حسب مكاتب التصويت.

وفي إطار ممارسته لاختصاصاته في مجال حماية حقوق الإنسان، أهاب المجلس بالسلطات العمومية لتطبيق مقتضيات القانون 76.00 المتعلق بالتجمعات العمومية، وكذا مقتضيات القانون 77.00 المتعلق بالصحافة والنشر على الأنشطة الهادفة إلى التعبير أو إلى نشر الآراء الداعية لعدم التصويت، مؤكدا أن هذه التوصية لا تنطبق على الأنشطة المعتبرة مخالفات انتخابية بمقتضى الباب السادس من القانون التنظيمي المتعلق بمجلس النواب.

وأهاب المجلس كذلك بمختلف جماعات الملكة والهيئات القائمة بالتدبير المفوض لقطاع النظافة بالتدخل للحفاظ على نظافة مجالهم عبر بذل مجهود إضافي لتنظيم جمع مواد الحملة الانتخابية الملقاة في الطرق العمومية.

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

LE MATiN.ma

Élections

Le CNDH appelle à une participation massive au scrutin du 25 novembre

Le Conseil National des droits de l'Homme (CNDH) a appelé les électrices et les électeurs à participer massivement au scrutin du 25 novembre, rappelant que «le vote est un droit personnel, un devoir national et un acte citoyen».
Dans une déclaration rendue publique, dimanche soir, le CNDH a souligné que «les élections libres, sincères et transparentes constituent le fondement de la légitimité de la représentation démocratique».
Le CNDH, affirme accomplir «une mission d'observation indépendante et neutre» de ces élections dans le cadre de sa contribution au renforcement de la construction démocratique, rappelant les recommandations des missions d'observation des élections législatives de 2007 et des élections communales de 2009, réalisées par le Conseil consultatif des droits de l'Homme (CCDH) et du Référendum du 1er juillet 2011, accomplie par le CNDH.
Après avoir traité les données préliminaires communiquées par ses observateurs déployés dans les différentes circonscriptions électorales, le Conseil appelle les autorités publiques chargées de l'organisation des élections à prendre en compte la dimension de «l'accessibilité universelle» dans l'équipement des bureaux de vote, conformément aux dispositions de l'article 29 (1er§) de la Convention relative aux droits des personnes handicapées et aux engagements des pouvoirs publics consacrés par l'article 34 de la Constitution.

Le CNDH appelle aussi les autorités publiques en charge de l'organisation des élections à faciliter, le jour du scrutin, le transport des électeurs et des électrices vers les bureaux de vote, notamment dans les communes difficiles d'accès, ainsi qu'à assurer la publication détaillée des résultats des élections, par bureau de vote.
Dans le cadre de l'exercice de ses attributions en matière de protection des droits de l'Homme, le CNDH exhorte les autorités publiques à appliquer les dispositions de la loi 76.00 relative aux rassemblements publics, ainsi que la loi 77.00 formant Code de la presse et de l'édition à l'égard des activités visant à exprimer ou à diffuser des opinions abstentionnistes, précisant que cette recommandation ne concerne pas les activités qualifiées comme infraction électorale en vertu du chapitre 6 de la loi organique de la Chambre des Représentants.

Revue de presse du Conseil National des droits de l'Homme

أخبار اليوم المغربية

مجلس اليازمي يدعو إلى المشاركة في الانتخابات و20 فبراير تقول: «مامصوتينش»

■ أخبار اليوم ■

حركة 20 فبراير التي قادت الحراك الشعبي في المغرب، وتمنح الآن الغطاء المناسب لجميع دعاة المقاطعة، استنفرت أعضاءها أول أمس، فخرج الآلاف من المتظاهرين، ورددوا شعارا وحيدا هو: «مامصوتينش»، وشهدت طنجة أضخم التظاهرات.

وفي مقابل ذلك، لم يتغير نمط الحملة الانتخابية للأحزاب السياسية عما سبق من الأيام، إذ تفادت أي خروج مضاد سوى في بعض الحالات مثل الرباط، حين قاد عبد الكريم بنعتيق، رئيس الحزب العمالي، مسيرة مضادة، أو بفاس حين صعد المرشحون من سخونة حملتهم لمواجهة دعاة المقاطعة.

ورغم أن عباس الفاسي، رئيس الحكومة، تجاهل دعوات أطلقها زعماء أحزاب لتحريك مسيرات مضادة، إلا أن الحجم الذي ظهرت به مظاهرات 20 فبراير أول أمس يزيد من مخاوف الطبقة السياسية التي مازالت تشعر بقلق بالغ من تدني نسبة المشاركة في استحقاق تعول الدولة عليه لتزكية خياراتها في الإصلاح.

من جهة أخرى دعا المجلس الوطني لحقوق الإنسان الناخبات والناخبين إلى المشاركة المكثفة في اقتراع 25 نونبر، مذكرا بأن «التصويت حق شخصي، وواجب وطني، وفعل مواطن».

وأكد المجلس، في بيان أصدره الأحد 20 نونبر، أن «الانتخابات الحرة والنزيهة والشفافة هي أساس مشروعية التمثيل الديمقراطي».

● التفاصيل ص 6

Revue de Presse

المنعطف

دعا إلى تأمين النشر المفصل لنتائج الاقتراع حسب مكاتب التصويت

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يحث المغاربة على المشاركة بكثافة في اقتراع الـ 25 نونبر الجاري

■ عبد المومن محو

حث المجلس الوطني لحقوق الإنسان الناخبات والناخبين، حسب بيان توصلت "المنعطف" بنسخة منه، إلى المشاركة المكثفة في الاقتراع المزمع تنظيمه يوم 25 نونبر 2011، لإعمال مواطنتهم عبر التصويت كحق شخصي، وكواجب وطني، وكفعل مواطن، لكون الانتخابات الحرة والنزيهة والشفافة، حسب بيان المجلس نفسه، هي أساس مشروعية التمثيل الديمقراطي.

وأهاب المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في إطار ممارسته لاختصاصاته في مجال حماية حقوق الإنسان، بالسلطات العمومية لتطبيق مقتضيات القانون 76.00 المتعلق بالتجمعات العمومية، وكذا مقتضيات القانون 77.00 المتعلق بالصحافة والنشر على الأنشطة الهادفة إلى التعبير أو إلى نشر الآراء الداعية لعدم التصويت. علما أن هذه التوصية لا تنطبق على الأنشطة المعتبرة مخالفات انتخابية بمقتضى الباب السادس من القانون التنظيمي المتعلق بمجلس النواب.

كما أهاب المجلس كذلك، حسب المصدر ذاته، مختلف جماعات الملكة والهيئات القائمة بالتدبير المفوض لقطاع النظافة بالتدخل للحفاظ على نظافة مجالهم عبر بذل مجهود إضافي لتنظيم جمع مواد الحملة الانتخابية الملقاة في الطرق العمومية.

من جانب آخر، دعا المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في البيان نفسه، السلطات العمومية المكلفة بتنظيم الانتخابات، إلى الأخذ بعين الاعتبار للبعد المتعلق ب"الولوجية العامة" في تجهيز مكاتب التصويت، وذلك طبقا لمقتضيات المادة 29 من الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، وكذا لالتزامات السلطات العمومية المكرسة بمقتضى الفصل 34 من الدستور، ثم تسهيل عملية نقل الناخبين والناخبات نحو مكاتب التصويت يوم الاقتراع، خاصة في الجماعات صعبة الولوج، تأمين النشر المفصل لنتائج الاقتراع، حسب مكاتب التصويت.

يذكر، أنه في إطار دعمه للبناء دعم البناء الديمقراطي، يقوم المجلس الوطني لحقوق الإنسان بمهمة الملاحظة المستقلة و المحايدة لانتخاب أعضاء مجلس النواب المزمع تنظيمها يوم 25 نونبر 2011.

كما يستند المجلس، في قيامه بملاحظة الانتخابات، على التوصيات الواردة في تقارير ملاحظة الانتخابات التشريعية لسنة 2007، والانتخابات الجماعية لسنة 2009 اللذان أصدرهما المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وكذا بالتوصيات الواردة في تقرير ملاحظة الاستفتاء الدستوري لفاتح يوليوز 2011 الذي أصدره المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

Revue

المغربية

مجلس حقوق الإنسان يدعو للمشاركة المكثفة في الانتخابات

ليلى أنوزلا

وجه المجلس الوطني لحقوق الإنسان دعوة إلى الناخبات والناخبين للمشاركة المكثفة في اقتراع 25 نونبر 2011 للانتخابات التشريعية، لإعمال مواطنتهم عبر "التصويت كحق شخصي، وكواجب وطني، وكفعل مواطن".

وأكد المجلس، في بيان اصدره اول أمس الاحد، ان" الانتخابات الحرة والنزيهة والشفافة هي أساس مشروعية التمثيل الديمقراطي".

وأبرز المجلس انه يتولى، في إطار مساهمته في دعم البناء الديمقراطي، مهمة الملاحظة المستقلة والمحايدة لانتخاب اعضاء مجلس النواب، منكرا بالتوصيات الواردة في تقارير ملاحظة الانتخابات التشريعية لسنة 2007 والانتخابات الجماعية لسنة 2009، اللذين اصدرهما المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وكذا بالتوصيات الواردة في تقريره حول الاستفتاء الدستوري لفاتح يوليوز 2011.

ودعا المجلس، بعد معالجة المعطيات الأولية، التي توصل بها من طرف ملاحظيه المنتشرين على مختلف الدوائر الانتخابية، السلطات العمومية المكلفة بتنظيم الانتخابات إلى الأخذ بعين الاعتبار البعد المتعلق بـ"الولوجية العامة" في تجهيز مكاتب التصويت، طبقا لمقتضيات المادة 29 من الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، وكذا لالتزامات السلطات العمومية المكرسة بمقتضى الفصل 34 من الدستور، وتسهيل عملية نقل الناخبين والناخبات نحو مكاتب التصويت يوم الاقتراع، خاصة في الجماعات صعبة الولوج، فضلا عن تامين النشر المفصل لنتائج الاقتراع، حسب مكاتب التصويت.

وأهاب المجلس في إطار ممارسته لاختصاصاته في مجال حماية حقوق الإنسان، بالسلطات العمومية لتطبيق مقتضيات القانون 76.00 المتعلق بالتجمعات العمومية، ومقتضيات القانون 77.00 المتعلق بالصحافة والنشر، مشيرا إلى ان هذه التوصية لا تنطبق على الانشطة المعتبرة مخالفات انتخابية، بمقتضى الباب السادس من القانون التنظيمي المتعلق بمجلس النواب.

كما اهاب المجلس بمختلف الجماعات والهيئات القائمة بالتدبير المفوض لقطاع النظافة بالتدخل للحفاظ على نظافة مجالها، عبر بذل مجهود إضافي لتنظيم جمع مواد الحملة الانتخابية الملقاة في الطرق العمومية.

Revue de Presse des droits de l'Homme

Aujourd'hui Le Maroc
www

Législatives anticipées

Les observateurs internationaux à pied d'oeuvre

La mission des observateurs de l'Institut national démocratique (NDI) est dévoilée. 41 membres représentant 21 pays prendront part aux élections du 25 novembre 2011. Ainsi, anciens responsables de gouvernement, anciens parlementaires, des délégués d'ONG et des experts porteront la casquette d'observateurs, aux côtés de leurs homologues marocains, pour assurer le bon déroulement des législatives. En dépit de cette information, le black-out règne. Aucune révélation sur la nature de leurs travaux n'a été dévoilée lors de la conférence de presse tenue à cet égard hier lundi 21 novembre à Rabat. La rencontre a été un espace d'échange entre les experts internationaux et les représentants des institutions nouvellement constitutionnalisées telles que le CNDH ou l'ICPC. Au menu du jour : les dispositions prises par le Maroc afin d'assurer aux élections la substance démocratique souhaitée. En marge de cette réunion, Barrie Freeman, directrice de l'Institut pour l'Afrique du Nord a estimé que «*la démocratie n'est pas quelque chose de fini, mais un long processus évolutif auquel s'essayent toujours même les vieilles démocraties*». Pour sa part Mohamed Sebbar, secrétaire général du CNDH a souligné que «*les participants marocains ont exposé à leurs interlocuteurs les objectifs des instances de défense des droits et les mesures électorales prises en matière d'expression des suffrages et de découpage électoral*». ■

Voir pages 4-5

Revue de Presse du Conseil Nat... l'Hom...

Aujourd'hui Le Maroc
ww

Les 41 membres de la mission de l'Institut national démocratique (NDI) présents au Maroc pour suivre les élections législatives anticipées n'ont fait aucune révélation sur la nature de leurs travaux lundi à Rabat. Observant à la lettre la consigne de black-out qui leur a été imposée par l'Institut, ils se sont contentés d'avouer du bout des lèvres que comme le laisse prévoir le laconique communiqué de presse qui a été publié la veille, la réunion qui s'est déroulée à huis clos en octobre a été centrée sur l'évaluation de l'observation préélectorale que le NDI a menée au Maroc du 20 au 25 octobre et sur le rapport et les recommandations élaborées sur cette base *«afin de renforcer le processus électoral»*. Pourtant, la présence de représentants des institutions nouvellement constitutionnalisées telles que le CNDH ou l'ICPC a clairement établi que cet objectif n'était pas unique et que la réunion a également été un espace d'échange sur les dispositions prises par le Maroc afin d'assurer aux élections la substance démocratique souhaitée. Interrogé à ce sujet, Mohamed Sebbar a laissé entendre que les participants marocains dont des représentants associatifs ont exposé à leurs interlocuteurs les objectifs des instances de défense des droits et les mesures électorales prises en matière d'expression des suffrages et de découpage électoral. Les orateurs marocains ont ainsi parlé du corps électoral et de sa structure, du mode de scrutin, des parties en présence, des commissions électorales et des garanties prises pour en faire un outil de gestion objective des élections, des procédures de contestation... En fait, les questions soulevées au cours de la réunion ont été si nombreuses que la mission n'a pas pu moins faire que de revoir son programme de travail pour la journée, la session avec les délégués des instances de défense des droits et des représentants des associations de la société civile ayant consommé le double du temps imparti. Interrogée sur la nature des sujets évoqués par les membres de la mission du NDI, Barrie Freeman, directrice de l'Institut pour l'Afrique du Nord, a laissé entendre qu'il s'agit des préparatifs d'élections démocratiques constatées par les 10 observateurs à long terme présents dans le Royaume depuis le 25 octobre. Elle s'est toutefois refusée à donner plus de détails, se contentant de répondre à une question de notre correspondant que personnellement, d'après ce qui lui a été rapporté, elle juge *«l'évolution politique au Maroc positive»*. La nouvelle Constitution, les questions liées à son application, l'ouverture des médias, la liberté laissée à chacun de s'exprimer sur l'utilité des élections lui ont paru autant d'indices de la démocratisation de la société marocaine. Toutefois, a-t-elle ajouté, c'est aux membres de la mission de se prononcer, sinon sur les progrès démocratiques accomplis, du moins sur le dispositif mis en place pour des élections libres et démocratiques. Mais, a-t-elle ajouté, je ne doute pas que le Maroc y arrive. Encore, a-t-elle estimé, que la démocratie ne soit pas quelque chose de fini, mais un long processus évolutif auquel s'essayent toujours même les vieilles démocraties. ■

> *La présence de représentants des institutions nouvellement constitutionnalisées a établi que cet objectif n'était pas unique et que la réunion a été un espace d'échange sur les dispositions prises par le Maroc.*

Revue des droits de l'Homme

Aujourd'hui Le Maroc
ww

Entretien avec Kamal Lahbib

Coordinateur du Collectif associatif pour l'observation des élections (CAOE)

«Nous avons adopté une nouvelle stratégie pour le scrutin du 25 novembre»

Propos recueillis par
Mohamed Aswab

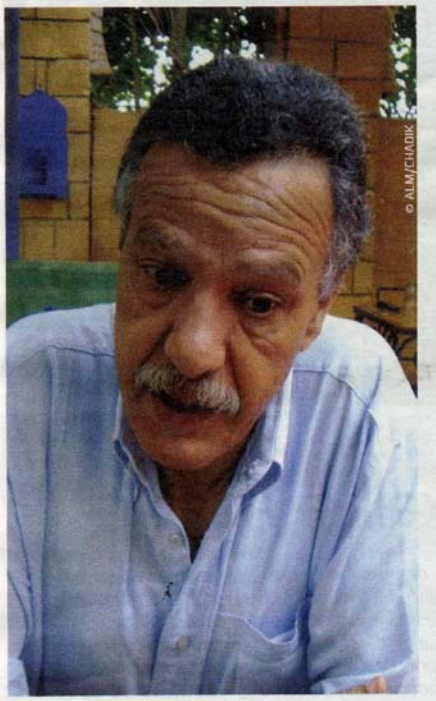

Kamal Lahbib affirme que le Collectif pour l'observation des élections devra observer le vote au niveau de 8.000 à 16.000 bureaux de vote.

ALM : Comment se déroule concrètement l'opération de l'observation ?

Kamal Lahbib : Pour les élections du 25 novembre, le Collectif a prévu quelque 3.000 observateurs, soit 75% du nombre global qui est de l'ordre de 4.000. Pour le scrutin de vendredi, nous avons décidé d'adopter une nouvelle stratégie. Nous aurons 500 observateurs fixes qui vont passer toute la journée du scrutin dans des bureaux de vote, de l'ouverture jusqu'au décompte des voix. En plus de cela, il y aura plus de 2.000 observateurs qui vont visiter les bureaux pour avoir une idée sur ce qui se passe aussi bien à l'intérieur qu'à l'extérieur de ces bureaux. Chacun des observateurs devra visiter 4 à 8 bureaux dans la journée avec impérativement d'assister à l'ouverture et au décompte des voix. En général, notre collectif devra contrôler 8.000 à 16.000 bureaux réservés au vote.

En quoi consiste la tâche de l'observateur ?

Les observateurs sont munis de guides et d'un questionnaire sous forme d'une grille qu'ils devront remplir. D'ailleurs ils ont subi une formation dans ce sens. Ce formulaire contient des questions fermées et des questions ouvertes et une case réservée aux commentaires. Les questions fermées concernent à titre d'exemple la disponibilité de l'urne, des listes des candidats affichés, de l'encre indélébile. Ils vérifient aussi le contrôle par les responsables du bureau de la Carte d'identité nationale et la conformité de l'isoloir aux normes internationales. Pour ce qui est des questions ouvertes, elles sont mentionnées lorsque les observateurs constatent, par exemple, qu'un candidat utilise les moyens de l'Etat pour sa campagne. Ils doivent de ce fait noter son nom, le parti auquel il est affilié, la nature des moyens de l'Etat utilisés. S'agissant de la case de commentaire, on permet à nos observateurs d'ajouter des commentaires à propos de certaines pratiques qui ne sont pas citées dans les questions fermées et ouvertes. Les fraudeurs ne manquent pas de créativité !

Avez-vous prévu un mécanisme pour le contrôle des observateurs ?

Les observateurs ne travaillent pas dans le cadre de groupes mais à titre individuel. Exceptionnellement, on prévoit un groupe de deux personnes, l'un contrôle de l'intérieur du bureau et l'autre de l'extérieur. Certes, nous avons pleinement confiance dans nos observateurs, mais nous avons aussi des moyens pour contrôler la conformité des rapports établis par les observateurs. Pour ce qui est du profil, le groupe de 3.000 observateurs que nous avons prévu pour ces élections est composé d'agriculteurs, d'étudiants, de chômeurs, de médecins et de pharmaciens. Une mosaïque qui reflète la réalité de la société marocaine. Même les personnes affiliées à un parti peuvent participer à l'observation à condition qu'elles ne participent pas au vote et d'observer la neutralité.

Qu'en est-il de l'observation de la campagne électorale ?

Bien évidemment, nous avons 1.200 observateurs qui contrôlent la campagne et nous avons 800 observateurs qui ont contrôlé la pré-campagne. Le collectif a prévu également des observateurs qui sont formés pour observer la période post-électorale car des fois il se passe des choses dans le cadre de cette étape. Après tout cela, nous allons élaborer un rapport global de l'observation.■

Revue de presse

Aujourd'hui Le Maroc
ww

L'observation, une prestation à titre gratuit

Dans le cadre de l'exercice de sa mission, l'observateur ne bénéficie d'aucun soutien de la part de l'Etat. De ce fait, il assure lui-même, ou le cas échéant l'organisme auquel il appartient, les frais de déplacement et autres charges nécessaires. «*Chaque observateur se débrouille comme il peut. La loi dispose que les observateurs agréés assurent les frais de leur observation à part la formation qui est assurée par le Conseil national des droits de l'Homme*», souligne Kamal Lahbib, membre du Collectif modernité et démocratie. «*Seuls 80 personnes sur les 3000 observateurs que nous prévoyons pour ces élections ont bénéficié de la formation du CNDH. Pour le reste des observateurs, nous les avons formés directement au niveau de leurs régions à travers nos sections régionales*», ajoute-t-il. M. Lahbib souligne, par ailleurs, que le Collectif associatif pour l'observation des élections contribue à aider les observateurs à travers les moyens dont ils disposent pour couvrir les frais de déplacement et de nourriture le jour du scrutin.

La loi dispose que les observateurs assurent les frais de leur observation à part la formation qui est assurée par le CNDH.

Revue de Presse du Conseil de l'Homme

Aujourd'hui Le Maroc

Des observateurs nationaux, mais aussi des étrangers : Aux côtés du réseau associatif national participant à l'observation du scrutin, des organisations non gouvernementales internationales ont été accréditées par la Commission spéciale d'accréditation des observateurs des élections. Il s'agit de l'Institut national démocratique (National democratic institute), le Réseau des élections dans le monde arabe, l'organisation «Gender Concerns international» et le groupe de recherche internationale des études sur les espaces émergents et transrégionaux (The International Research Group for Transregional & Emerging Area Studies). Au total, la Commission spéciale d'accréditation a accrédité 16 instances nationales et internationales ayant mandaté environ 4.000 observateurs pour les élections du 25 novembre, selon la liste définitive des instances accréditées, arrêtée par le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH).

Revue de Presse du

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

الانتخابات التشريعية لـ 25 نونبر 2011

بيان للمجلس الوطني لحقوق الإنسان

في إطار مساهمته في دعم البناء الديمقراطي، يقوم المجلس الوطني لحقوق الإنسان بمهمة الملاحظة المستقلة والمحايدة لانتخاب اعضاء مجلس النواب المزمع تنظيمها يوم 25 نونبر 2011.

وتذكيرا بالتوصيات الواردة في تقارير ملاحظة الانتخابات التشريعية لسنة 2007 والانتخابات الجماعية لسنة 2009 اللذان أصدرهما المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان و كذا بالتوصيات الواردة في تقرير ملاحظة الاستفتاء الدستوري لفاتح يوليوز 2011 الذي أصدره المجلس الوطني لحقوق الإنسان

وبعد معالجة المعطيات الأولية التي توصل بها من طرف ملاحظيه و ملاحظاته المنتشرين على مختلف الدوائر الانتخابية، فإن المجلس الوطني لحقوق الإنسان،

يدعو السلطات العمومية المكلفة بتنظيم الانتخابات إلى:

o الأخذ بعين الاعتبار للبعد المتعلق ب"الولوجية العامة" في تجهيز مكاتب التصويت ، و ذلك طبقا لمقتضيات المادة 29 من الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة و كذا لالتزامات السلطات العمومية المكرسة بمقتضى الفصل 34 من الدستور؛

o تسهيل عملية نقل الناخبين و الناخبات نحو مكاتب التصويت يوم الاقتراع، خاصة في الجماعات صعبة الولوج؛

o تأمين النشر المفصل لنتائج الاقتراع، حسب مكاتب التصويت.

هذا، و يهيب المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في إطار ممارسته لاختصاصاته في مجال حماية حقوق الإنسان ب:

o السلطات العمومية لتطبيق مقتضيات القانون 76.00 المتعلق بالتجمعات العمومية ، و كذا مقتضيات القانون 77.00 المتعلق بالصحافة و النشر على الأنشطة الهادفة إلى التعبير أو إلى نشر الآراء الداعية لعدم التصويت. علما أن هذه التوصية لا تنطبق على الأنشطة المعتبرة مخالفات انتخابية بمقتضى الباب السادس من القانون التنظيمي المتعلق بمجلس النواب

o مختلف جماعات المملكة والهيئات القائمة بالتدبير المفوض لقطاع النظافة بالتدخل للحفاظ على نظافة مجالهم عبر بذل مجهود إضافي لتنظيم جمع مواد الحملة الانتخابية الملقاة في الطرق العمومية.

وفي الأخير، فإن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يدعو الناخبات والناخبين إلى المشاركة المكثفة في الاقتراع المزمع تنظيمه يوم 25 نونبر 2011 ، لإعمال مواطنتهم عبر التصويت كحق شخصي ، كواجب وطني، وكفعل مواطن، لكون الانتخابات الحرة والنزيهة و الشفافة هي أساس مشروعية التمثيل الديمقراطي .

Revue de Presse du Cor... comme

AL BAYANE

Conseil National des droits de l'Homme

Appel à une participation massive au scrutin du 25 novembre

Le Conseil National des droits de l'Homme (CNDH) a appelé les électrices et les électeurs à participer massivement au scrutin du 25 novembre, rappelant que «le vote est un droit personnel, un devoir national et un acte citoyen». Dans une déclaration rendue publique, dimanche soir, le CNDH a souligné que «les élections libres, sincères et transparentes constituent le fondement de la légitimité de la représentation démocratique».

Le CNDH, affirme accomplir «une mission d'observation indépendante et neutre» de ces élections dans le cadre de sa contribution au renforcement de la construction démocratique, rappelant les recommandations des missions d'observation des élections législatives de 2007 et des élections communales de 2009, réalisées par le Conseil consultatif des droits de l'Homme (CCDH) et du Référendum du 1er juillet 2011, accomplie par le CNDH. Après avoir traité les données préliminaires communiquées par ses observateurs déployés dans les différentes circonscriptions électorales, le Conseil appelle les autorités publiques chargées de l'organisation des élections à prendre en compte la dimension de « l'accessibilité universelle « dans l'équipement des bureaux de vote, conformément aux dispositions de l'article 29 de la Convention relative aux droits des personnes handicapées et aux engagements des pouvoirs publics consacrés par l'article 34 de la Constitution. Le CNDH appelle aussi les autorités publiques en charge de l'organisation des élections à faciliter, le jour du scrutin, le transport des électeurs et des électrices vers les bureaux de vote, notamment dans les communes difficiles d'accès, ainsi qu'à assurer la publication détaillée des résultats des élections, par bureau de vote. Dans le cadre de l'exercice de ses attributions en matière de protection des droits de l'Homme, le CNDH exhorte les autorités publiques à appliquer les dispositions de la loi 76.00 relative aux rassemblements publics, ainsi que la loi 77.00 formant Code de la presse et de l'édition à l'égard des activités visant à exprimer ou à diffuser des opinions abstentionnistes, précisant que cette recommandation ne concerne pas les activités qualifiées comme infraction électorale en vertu du chapitre 6 de la loi organique de la Chambre des Représentants. Le Conseil, par ailleurs, les communes du Royaume et les délégataires concernés à veiller à la préservation de la salubrité de leur zone d'intervention en déployant un effort supplémentaire pour organiser le ramassage du matériel de la campagne électorale jeté sur les voies publiques.

Revue de Presse du Conseil

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يعين الأستاذ إبراهيم أكنفار ملاحظا للانتخابات

الكاتب تيزبريس

الثلاثاء, 22 نوفمبر 2011 00:10

علم موقع تيزبريس أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان واللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات المزمع إجراؤها يوم 25 نونبر الجاري اختار الأستاذ والصحفي إبراهيم أكنفار ملاحظا لهذه الانتخابات بإقليم تيزنيت. وبهذا الخصوص، يوجه أكنفار نداء إلى جميع الهيئات السياسية والحقوقية والجمعوية والنقابية وكافة المواطنين التواصل معه لإعداد تقرير حول ملاحظاتهم والخروقات التي شابت وتشوب الحملة الانتخابية لكافة الأحزاب المنافسة بالإقليم، بالإضافة إلى التجاوزات التي قد تحدث خلال يوم الاقتراع، وذلك عبر الريد الإلكتروني (a.brahim1965@gmail.com) أو عبر الهاتف: 0668699190

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

alkhabar.ma/

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يدعو إلى مشاركة مكثفة في اقتراع 25 نونبر

و م ع
الاثنين 21 نونبر 2011

inShare

الرباط ـ دعا المجلس الوطني لحقوق الإنسان الناخبات والناخبين إلى المشاركة المكثفة في اقتراع 25 نونبر، "مذكرا بأن "التصويت حق شخصي، وواجب وطني، وفعل مواطن.

وأكد المجلس، في بيان أصدره اليوم الأحد، أن "الانتخابات الحرة والنزيهة والشفافة هي أساس مشروعية التمثيل الديمقراطي".

وأشار المجلس إلى أنه يقوم، في إطار مساهمته في دعم البناء الديمقراطي، بمهمة الملاحظة المستقلة والمحايدة لهذه الانتخابات، مذكرا بالتوصيات الواردة في تقارير ملاحظة الانتخابات التشريعية لسنة 2007 والانتخابات الجماعية لسنة 2009 اللذان أصدرهما المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وكذا بالتوصيات الواردة في تقرير ملاحظة الاستفتاء الدستوري لفاتح يوليوز 2011 الذي أصدره المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وبعد معالجة المعطيات الأولية التي توصل بها من طرف ملاحظيه وملاحظاته المنتشرين على مختلف الدوائر الانتخابية، دعا المجلس الوطني لحقوق الإنسان السلطات العمومية، المكلفة بتنظيم الانتخابات، إلى الأخذ بعين الاعتبار للبعد المتعلق ب`"الولوجية العامة" في تجهيز مكاتب التصويت، وذلك طبقا لمقتضيات المادة 29 من الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة وكذا لالتزامات السلطات العمومية المكرسة بمقتضى الفصل 34 من الدستور.

كما دعا السلطات العمومية المكلفة بتنظيم الانتخابات إلى تسهيل عملية نقل الناخبين والناخبات نحو مكاتب التصويت يوم الاقتراع، خاصة في الجماعات صعبة الولوج; وكذا تأمين النشر المفصل لنتائج الاقتراع، حسب مكاتب التصويت.

وفي إطار ممارسته لاختصاصاته في مجال حماية حقوق الإنسان، أهاب المجلس بالسلطات العمومية لتطبيق مقتضيات القانون 76.00 المتعلق بالتجمعات العمومية، وكذا مقتضيات القانون 77.00 المتعلق بالصحافة والنشر على الأنشطة الهادفة إلى التعبير أو إلى نشر الآراء الداعية لعدم التصويت، مؤكدا أن هذه التوصية لا تنطبق على الأنشطة المعتبرة مخالفات انتخابية بمقتضى الباب السادس من القانون التنظيمي المتعلق بمجلس النواب.

وأهاب المجلس كذلك بمختلف جماعات المملكة والهيئات القائمة بالتدبير المفوض لقطاع النظافة بالتدخل للحفاظ على نظافة مجالهم عبر بذل مجهود إضافي لتنظيم جمع مواد الحملة الانتخابية الملقاة في الطرق العمومية.

Revue de presse du Conseil National des droits de l'Homme

alquds.co.uk

الاف المغاربة من نشطاء حركة 20 فبراير يدعون لمقاطعة الانتخابات

محمود معروف

2011-11-21

الرباط ـ 'القدس العربي': احتج ألوف المغاربة في عدة مدن بأنحاء البلاد الاحد مطالبين بمقاطعة انتخابات برلمانية تجرى في وقت لاحق هذا الأسبوع وقالوا إنها لن تكون ديمقراطية حقا.

لم ينتظر ناشطو حركة 20 فبراير المغربية الاحتجاجية يوم الجمعة لمراقبة سير الانتخابات التشريعية واعلان نتائجها وتقدير مدى شفافيتها ومصداقيتها، وخرجوا تحت المطر الاحد في عشرات المدن المغربية ليدعوا لمقاطعتها ويعلنوا انها استنساخ للانتخابات السابقة.

وردد الاف المتظاهرون في اكثر من 70 مدينة وبلدة مغربية الشعار المركزي للتظاهرات 'باي باي زمان الطاعة... هدا زمان المقاطعة' بالاضافة الى شعارات اخرى.

في الرباط قدرت السلطات عدد المشاركين بالتظاهرة التي انطلقت من باب الحد الى شارع محمد الخامس حيث مقر قاطعوا 'البرلمان بحوالي 2000 متظاهر فيما قال المنظمون ان العدد تجاوز الـ7 الاف متظاهر رفعوا لافتات كتب عليها الانتخابات' ورددوا هتافات 'أنا أقاطع إذا أنا موجود' أو 'الشعب يرفض الانتخابات' و'الانتخابات مهزلة، قاطعوها' ثمّ لاَ.. 25 المهزلَة' و'صوتي ..والانتخابات هي هي.... على الطريقة الحسنية' و'احْنَا مْقَاطْعِينْ..' و'مَا مْصْوْتِينْشْ' و'لاَ أمانة.. ما نعطيه للخَونة' و'باي باي زمان الطاعة هذا زمان المقاطعة'.

ولاحظت 'القدس العربي' ان قيادة التظاهرة واطلاق الشعارات اقتصرت على الفتيات وقالت وداد ملحاف احدى هؤلاء لـ'القدس العربي' اتفقنا على أن تكون الفتيات فقط في لجنة الشعارات.

واقترح احد المشاركين ان ذلك تم كاعادة اعتبار للفتيات بعد ملاسنات وقعت اثناء تجمع لناشطي حركة 20 فبراير عقد بالرباط قبل عدة اسابيع اسيء فيها للناشطات المستقلات.

ولم ترفع في هذه التظاهرات شعارات متشددة مثل شعار ارحل الذي رفع في تظاهرات سابقة وقالت ملحاف انه اتفق بين مكونات الحركة على ان تتمحور أغلب الشعارات على الدعوة إلى مقاطعة الانتخابات التي كانت موحدة في كل المدن المغربية.

وغاب عدد من الرموز السياسية التي كانت حاضرة دائما في تظاهرات 20 فبراير في تظاهرة الرباط التي استمرت حوالي القدس العربي' سوى محمد الحمداوي عضو مجلس ارشاد جماعة العدل والاحسان وبعض قياديها'ساعتين ولم تلحظ.

واوضحت وداد ملحاف 'حسب علمي عبد الحميد أمين (نائب رئيس الجمعية المغربية لحقوق الانسان) موجود في تونس في ندوة حقوقية وبالنسبة للحركة ليس لديها رموز الكل سواسية هناك بعض المناضلين لهم مهام ضمن تنظيماتهم السياسية أو الجمعوية تضطرهم للغياب عن إحدى المحطات النضالية للحركة'.

واكدت ان 'ما يهم في هذه المسيرة هو أن المواطن البسيط وربات بيوت وعاملات حضروا في هذه المسيرة لا تهمني الوجوه المعروفة أو المحزبون'.

وعلى غرار المدن الاخرى (باستثناء مدينة بوعرفة شرق البلاد) مرت تظاهرة حركة 25 فبراير بالرباط دون أي احتكاك مع رجال الامن الذين تواجدوا بكثافة او مع ستة مناوئين للحركة كانوا ينتظرونهم في ساحة البريد الا ان رجال الشرطة تدخلوا لابعادهم قبل وصول تظاهرة الحركة الى الساحة فيما تفرق بعد هطول الامطار وعادوا الى الحافلات التي احضرتهم عشرات من الرجال والنساء يرددون شعارات حزب مشارك بالانتخابات تدعو لاسقاط الفساد رغم انهم كانوا يسيرون باتجاه التصادم مع تظاهرة حركة 20 فبراير.

وتبقى تظاهرة طنجة محل اهتمام مختلف المعنيين بالحركة الاحتجاجية المغربية حيث شارك عشرات الالوف في تظاهرة اول امس وقدرها المشاركون ب200 الف متظاهر جابوا شوارع المدينة مرددين الشعارات التي رفعتها تظاهرات مختلف المدن الاخرى. وحول امكانية المبالغة بتقدير عدد المشاركين قالت وداد ملحاف ل'القدس العربي' واكدت انه ليست هناك اية مبالغة لان 'هذه الأرقام يحصيها ناشطوا الحركة لتمكننا من التقييم الصحيح للمسيرة لأنه عندما يكون تراجع في عدد المشاركين يجعلنا نبحث عن مكمن الخلل الذي جعل العدد ينخفض' واضافت ان مدينتي تطوان وطنجة تشهد هذه الأيام المظاهرات الداعية للمقاطعة كانت بشكل يومي وهو الأمر الذي جعل مدينة طنجة تكون الأقوى جماهيريا في مظاهرات اليوم (اول امس) الاحد.

وتجاهلت وكالة الانباء المغربية الرسمية تظاهرات الاحد ومحورت قصاصاتها على تظاهرات الحملة الانتخابية وقال موقع 'لكم' الاخباري 'كعادتها في تجاهل مسيرات حركة 20 فبراير، اكتفت الوكالة الرسمية بالحديث عن مسيرات قالت إن بعض مدن المملكة شهدتها مساء الأحد في إطار الحملة الانتخابية التي تقوم بها الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات

التشريعية والتي عرفت 'مشاركة أزيد من 75 ألف مواطن ومواطنة'. وكانت تقارير تحدثت عن حملة اعتقالات تشنها السلطات ضد ناشطين في حركة 20 فبراير او في احزاب تدعمها اثناء توزيعهم منشورات تدعو للمقاطعة وهو متا نفته وةزارة تالداخلية المغربية التي قالت في بلاغ لها 'على إثر نشر بعض المنابر الإعلامية لمعلومات تحدثت عن إلقاء القبض على أشخاص قاموا بحملة تدعو إلى مقاطعة الانتخابات التشريعية ل25 تشرين الثاني/نوفمبر الجاري، تخبر مصادر أمنية مأذونة الرأي العام أن هذه الادعاءات لا أساس لها من الصحة'.

من جهته دعا المجلس الوطني لحقوق الإنسان (حكومي) السلطات المعنية الى عدم التعرض لدعاة المقاطعة.

وقال بيان للمجلس انه 'في إطار ممارسته لاختصاصاته في مجال حماية حقوق الإنسان يهيب بالسلطات العمومية بتطبيق القانون المتعلق بالتجمعات العمومية، ومقتضيات القانون المتعلق بالصحافة والنشر على الأنشطة الهادفة إلى التعبير أو إلى نشر الآراء الداعية لعدم التصويت، مؤكدا أن هذه التوصية لا تنطبق على الأنشطة المعتبرة مخالفات انتخابية بمقتضى القانون التنظيمي المتعلق بمجلس النواب'.

ودعا المجلس الناخبات والناخبين إلى المشاركة المكثفة في اقتراع يوم الجمعة القادم مذكرا بأن 'التصويت حق شخصي، وواجب وطني، وفعل مواطن'.

وأكد بيان المجلس أن 'الانتخابات الحرة والنزيهة والشفافة هي أساس مشروعية التمثيل الديمقراطي' وأشار المجلس إلى أنه يقوم، في إطار مساهمته في دعم البناء الديمقراطي، بمهمة الملاحظة المستقلة والمحايدة لهذه الانتخابات، مذكرا بالتوصيات الواردة في تقارير ملاحظة الانتخابات التشريعية لسنة 2007 والانتخابات الجماعية لسنة 2009 اللذان أصدرهما المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وبالتوصيات الواردة في تقرير ملاحظة الاستفتاء الدستوري في تموز/ يوليوالماضي الذي أصدره المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

ودعا المجلس الوطني لحقوق الإنسان السلطات المكلفة بتنظيم الانتخابات، إلى الأخذ بعين الاعتبار للبعد المتعلق بـ'الولوجية العامة' في تجهيز مكاتب التصويت وتسهيل عملية نقل الناخبين والناخبات نحو مكاتب التصويت يوم الاقتراع، خاصة في الجماعات صعبة الولوج وتأمين النشر المفصل لنتائج الاقتراع، حسب مكاتب التصويت.

Revue de Presse du Conseil National des

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يدعو إلى المشاركة في انتخابات 25 نونبر

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يدعو إلى المشاركة في انتخابات 25 نونبر

20زنقة

المجلس الوطني لحقوق الإنسان دعا الناخبات والناخبين إلى المشاركة المكثفة في اقتراع 25 نونبر الجاري، مذكرا بأن التصويت حق شخصي، وواجب وطني، وفعل مواطن.المجلس دعا السلطات العمومية، المكلفة بتنظيم الانتخابات، إلى الأخذ بعين الاعتبار البعد المتعلق بالولوجية العامة في تجهيز مكاتب التصويت. كما دعاها إلى تسهيل نقل الناخبين والناخبات نحو مكاتب التصويت يوم الاقتراع، خاصة في الجماعات صعبة الولوج، وكذا إلى تأمين النشر المفصل لنتائج .الاقتراع، حسب مكاتب التصويت

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

المغربية

في إطار الدورة الثانية لآلية الاستعراض الدوري الشامل المنعقدة في ماي 2012

المغرب يستعد لتقديم التقرير الوطني الثاني لوضعية حقوق الإنسان

عزيزة الغرفاوي

يستعد المغرب لتقديم تقريره الوطني الثاني، في إطار الدورة الثانية لآلية الاستعراض الدوري الشامل أمام مجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة في ماي 2012. وسيكون المغرب البلد الأول، من بين الدول الأطراف الذي سيستعرض وضعية حقوق الإنسان في هذه الدورة.

وفي هذا الإطار، نظمت المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان، يوم الخميس المنصرم، بالرباط، يوما دراسيا حول "آلية الاستعراض الدوري الشامل" للتعريف والتحسيس بهذه الآلية، وأسسها، ومبادئها، وأهدافها، والوقوف عند مسار تطورها، منذ إحداثها، وأيضا لتقييم التجربة المغربية بمناسبة إعداد وتقديم هذا التقرير.

وقال المحجوب الهيبة، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، في كلمة في الجلسة الافتتاحية إن "هذا اللقاء يشكل محطة أساسية ضمن مسار التشاور في سياق الإعداد لتقديم التقرير الوطني الثاني، برسم الاستعراض الدوري الشامل للمغرب في دورته الثانية أمام مجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة في 22 ماي 2012، من خلال إشراك كل الفاعلين المعنيين من القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية والمجتمع المدني والمنظمات النقابية والمهنية والجامعة"، مشيرا إلى أن المغرب سيكون البلد الأول، الذي سيستعرض وضعية حقوق الإنسان في الجولة الثانية للاستعراض الدوري الشامل. وأضاف الهيبة أن اللقاء يأتي في إطار الدينامية التي تعرفها بلادنا على مستوى الإصلاحات المفتوحة، لتقوية وترسيخ مبادئ حقوق الإنسان.

وأوضح الهيبة أنه بخلاف أجهزة المعاهدات المشكلة من خبراء مستقلين من مهامهم الأساسية لفحص التقارير الدورية للدول الأطراف، فإن آلية الاستعراض الدوري الشامل تتشكل من الدول نفسها الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان، حيث تقوم باستعراض أوضاع حقوق الإنسان في كل دولة عضوة في منظمة الأمم المتحدة، وتستند في ذلك إلى المعلومات التي تقدمها حكومة الدولة المعنية في شكل تقرير وطني مكتوب.

المحجوب الهيبة

من جانبه، قال محمد الناصري، وزير العدل، في كلمة تليت بالنيابة عنه، إن "المغرب يستعد لتقديم التقرير الوطني الثاني في إطار آلية الاستعراض الدوري الشامل في ظل منجزات مهمة عززت مسيرة حقوق الإنسان في بلادنا على كافة المستويات المؤسساتية والقانونية والعملياتية، في إطار دستور جديد يجعل من حقوق الإنسان المحور الأساسي الذي تدور حوله كل الإصلاحات والمبادرات.

وأوضح الناصري أن ذلك "يدعم بشكل كبير الحصيلة الإيجابية التي كنا قدمناها في التقرير الأول، ويجدد تأكيد الحرص المغربي على مواصلة الإصلاحات، وتنفيذ الأوراش المهيكلة، وتعزيز الممارسة اليومية لقيم ومبادئ حقوق الإنسان السامية، باعتبارها خيارا استراتيجيا لا رجعة فيه لتحقيق المشروع المجتمعي الحداثي الديمقراطي".

وأكد الناصري أن المغرب حرص على ضمان التعاون الدائم مع الآليات الأممية، وعلى لعب أدوار أساسية في مجلس حقوق الإنسان كعضو أو كملاحظ أو ضمن المجموعات الإقليمية، العربية والإسلامية والإفريقية، كما حرص على إنجاح تجربة الاستعراض الدوري الشامل باحتضانه وتنظيمه اللقاء الإقليمي الأول والثاني للدول الفرنكفونية حول هذه الآلية على التوالي في فبراير 2008 وماي 2010 بالرباط، ومشاركته في العديد من اللقاءات الإقليمية والدولية ذات الصلة بالمجلس وبهذه الآلية.

وحرصا على تتبع تنفيذ توصيات وملاحظات فريق عمل مجلس حقوق الإنسان والالتزامات الطوعية للمملكة أمامه، يضيف الناصري، باشرت الحكومة اتخاذ العديد من المبادرات التي تترجم الالتزامات الوطنية إلى عمليات يومية مُمارسة، والعمل على تنفيذ التوصيات والملاحظات، مشيرا إلى أن هذا اللقاء يدخل في إطار الاستعداد لتقديم التقرير الوطني الثاني مطلع سنة 2012، الذي يتطلب من الجميع جهودا مشتركة وعملا متكاملا ومسؤولية جماعية، حكومة ومؤسسات وطنية وجمعيات وجامعات وفاعلين.

وفي مداخلة له بالمناسبة، أوضح محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان أن الغاية من آلية الاستعراض الدوري الشامل، تتمثل في إيجاد آلية جديدة لتقييم مدى وفاء كل دولة بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان، مع مراعاة احتياجاتها في مجال بناء القدرات.

وأفاد الصبار أنه يمكن للمؤسسات الوطنية أن تلعب دورا مهما في المرحلة التحضيرية للاستعراض الدوري الشامل، نظرا لدورها في مجال رصد وإعداد التقارير حول وضعية حقوق الإنسان، وتقديم آراء استشارية بخصوص التزامات الدولة في مجال حقوق الإنسان، وأيضا نظرا إلى ما يمكن أن تقدمه المؤسسات الوطنية من معلومات ذات مصداقية للمجلس والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، في إطار عملية إعداد الاستعراض الدوري الشامل، من خلال تقديم تقاريرها السنوية أو أي معلومات أو تقارير أخرى.

وذكر محمد الصبار أنه يمكن للمؤسسات الوطنية، أيضا، مساعدة الدولة موضوع الاستعراض، من خلال توفير معلومات تكميلية بخصوص الأسئلة المقدمة للدولة، حول التطورات الإيجابية، والممارسات الفضلى، والتحديات البنيوية التي تواجه الدولة في إعمال التزاماتها.

Revue de Presse du C

التجديد

منتدى الكرامة يراسل المجلس الوطني من أجل الحق في العلاج

محاولة انتحار معتقل على خلفية قانون الإرهاب

أقدم فيصل بن جراد، المعتقل بسجن تولال 2 بمكناس على خلفية قانون مكافحة الإرهاب، على محاولة شنق نفسه يوم الخميس 03/11/2011 بسبب التعامل المهين الذي تعرض له المعني من طرف موظفي السجن المذكور حسب بيان مشترك للجنة المشتركة لتنسيقية المعتقلين الإسلاميين السابقين، وتنسيقية الحقيقة للدفاع عن معتقلي الرأي و العقيدة توصلت "التجديد" بنسخة منه.

وجاء في بيان اللجنة أن بن جراد تعرض للتفتيش والعبث بعورته، وحين استنكر هذا الأمر، بادر السجانون إلى تعذيبه وشتمه فقرر الانتحار كرد فعل على الإهانة التي تعرض إليها.

وفي موضوع ذي صلة، طالب منتدى الكرامة لحقوق الإنسان المجلس الوطني لحقوق الإنسان بـ"التدخل العاجل والمسؤول لتمتيع السجين إسماعيل بلعمارة بحقه في العلاج، وإنقاذ حياته، محملا في بيان له توصلت "التجديد" بنسخة منه مسؤولية أي تهاون أو إهمال طبي للجهة الوصية.

وجاء في مراسلة لمنتدى الكرامة أن هذا الأخير توصل من حسناء الزيتوني، زوجة السجين اسماعيل بلعمارة بشكاية تفيد فيها أن زوجها معتقل بسجن سلا2 تحت رقم39657 يعاني من أمراض مزمنة منها داء السكري ومرض القصور الكلوي ومرض القلب ومرض الضغط الدموي ، ولا يستفيد من العلاج والفحوصات الضرورية ما عدا الأنسولين.

وأضافت الشكاية أن حرمانه من الأدوية الضرورية والفحوصات الدورية يمكن أن يؤدي إلى تدهور خطير في حالته الصحية ، وأنه بسبب تعنت الإدارة وإهمالها الطبي أعلن السجين اسماعيل إضرابا عن الطعام منذ يوم الخميس 17 نونبر وقد تضامن معه في ذلك أخاه عبد المولى للمطالبة بالحق في تلقي العلاج والتطبيب.

Revue de Presse du Conseil National de

LE COURRIER DE L'ATLAS
L'ACTUALITÉ DU MAGHREB EN EUROPE
Novembre 2011

ÉLECTIONS AU MAROC

Le test démocratique

DÉCRYPTAGE Le 25 novembre se tiendront au Maroc des élections législatives anticipées, qui devront entériner les nouvelles pratiques politiques annoncées dans la réforme constitutionnelle de juillet dernier. Plusieurs questions doivent cependant être réglées au préalable. **Par Hanane Harrath**

Annoncées dans la foulée de la réforme constitutionnelle de juillet dernier, les prochaines échéances électorales devraient entériner le tournant démocratique pris par le pays.
Parce que des exigences de transparence sont plus que jamais mises en avant, parce que l'implication des partis s'avère plus que jamais nécessaire, parce que le résultat sera plus que jamais décisif – le chef du gouvernement sera issu de la formation arrivée en tête –, ces élections sonnent comme un véritable test. Le roi l'avait d'ailleurs dit dans son discours du 20 août : *"Tout le monde – gouvernement, parlement, partis, citoyens, acteurs associatifs et médias – se trouve face à un véritable test qui impose à chacun de prendre ses responsabilités historiques."*

Le test de la transparence

Un test d'abord pour la restauration de la confiance dans la chose politique. La lutte contre des pratiques contraires à l'idée même de démocratie est au rang des priorités pour bon nombre d'acteurs, qu'ils soient de la société civile ou des corps institutionnels. L'Instance centrale de prévention de la corruption a ainsi émis un rapport de prévention sur des comportements qui entravent depuis de trop longues années l'exercice démocratique. L'observation neutre et indépendante des élections, qui est désormais

Revue de Presse du C

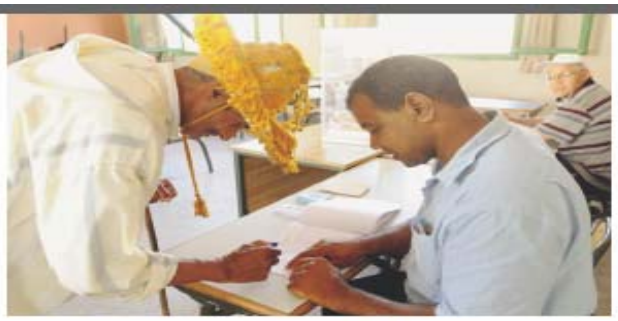

Les électeurs devront se munir d'une pièce d'identité. C'est le seul document administratif qui leur sera demandé pour voter.

constitutionnalisée, est par ailleurs confiée au Conseil national des droits de l'homme, qui accrédite les observateurs chargés de surveiller le déroulement de la campagne et du scrutin (voir ci-dessous l'interview de Driss El Yazami).

Du côté de la société civile, des initiatives se font également jour pour veiller à ce que la corruption ne vienne pas entacher ce rendez-vous électoral. Ainsi de la campagne *"Chiche, élection sans bakchich"*, lancée par des membres du collectif Esprit démocratique. Yassine Mouhtadi, membre du collectif, explique que l'objectif est de *"sensibiliser les électrices et électeurs marocains potentiels aux préjudices de la corruption électorale, et de combattre toutes les perversions au droit de choisir librement et indépendamment ses représentants"*.

Pour cela, trois caravanes itinérantes vont sillonner le pays, distribuer des badges, coller des affiches de prévention contre la corruption. *"Nous allons aussi fixer une charte de bonne conduite électorale, en adéquation avec les critères internationaux d'élections libres et indépendantes et soumise à signature auprès de tous les partis politiques*, ajoute Yassine. *Nous voulons un pacte démocratique en signe de rupture avec les pratiques antidémocratiques des élections précédentes."*

Le test de l'efficacité

Les élections sont aussi un test pour l'Etat marocain, qui a dû lever un certain nombre de difficultés pour organiser la consultation. Date du scrutin, découpage des circonscriptions, listes électorales, les motifs de discorde n'ont pas manqué. Le ministère de l'Intérieur a finalement opté pour le maintien du scrutin de liste et a fixé à 6 % le seuil permettant de décrocher une place à la Chambre des représentants. Cette dernière comptera aussi dix sièges de plus pour les listes locales, passant ainsi de 295 à 305.

Quant au découpage électoral, il ne change pas beaucoup par rapport à 2007 : il a simplement été aménagé pour tenir compte de la création de nouvelles préfectures, ainsi que de la mise en place de listes spécifiques aux femmes et aux jeunes. Sur les 82 circonscriptions, 67 devraient rester les mêmes qu'il y a quatre ans. Sur le plan du financement, qui reste un point chaud des discussions – notamment pour les petits partis –, la loi prévoit un financement pour les formations ayant atteint les 5 %.

Les partis politiques sont-ils à la hauteur de ce moment historique ?

Enfin, le texte a adopté la carte d'identité nationale comme seul document administratif nécessaire pour vérifier l'identité des votants. La loi électorale prévoit également des sanctions contre les fraudeurs et rappelle une innovation majeure de la nouvelle Constitution : l'immunité parlementaire est maintenant limitée aux seuls délits d'opinion ou de vote émis par le parlementaire dans l'exercice de ses fonctions, ce qui veut dire que les délits de droit commun sont désormais passibles de sanctions.

Le test de la responsabilité

C'est un test ensuite pour les partis politiques, qui doivent aujourd'hui se montrer à la hauteur de l'enjeu. Ils se sont déjà beaucoup déchirés au cours des derniers mois, sur tous les sujets évoqués ci-dessus, ce qui en laisse plus d'un songeur quant à leur capacité à relever le défi qui les attend. Fin septembre, lors des âpres discussions sur la loi électorale, le politologue Mohamed Tozy déclarait ainsi à *Jeune Afrique* : *"On a assisté à des négociations de marchands de tapis, où chaque parti cherchait d'abord à faire valoir ses intérêts particuliers. Ils ne sont pas à la hauteur du moment historique que nous vivons."* Les partis d'extrême gauche ont refusé de participer aux élections, considérant que les conditions n'étaient pas réunies pour faire de ce rendez-vous politique un moment démocratique décisif. Quant aux autres, ils sont désormais en pleines tractations pour nouer ou renouer des alliances.

Mi-octobre se formait ainsi une Alliance pour la démocratie réunissant huit partis dont des grandes formations comme le RNI, le Mouvement populaire ou le PAM, et d'autres plus petits et surtout plus inattendus comme le Parti de la renaissance et de la vertu du controversé cheikh Zemzemi. Une coordination un peu étonnante qui rassemble les libéraux de droite, les centristes, des socialistes et un parti religieux, mais qui se veut purement stratégique.

L'annonce de cette coalition en a aussitôt fait renaître une autre : la Koutla historique, c'est-à-dire la réunion de l'Istiqlal, du PPS et de l'USFP, qui faisait office d'opposition depuis les années 1970 avant d'intégrer en 1998 la coalition gouvernementale. A l'heure où nous mettions sous presse, les tractations étaient encore en cours pour déterminer les conditions de cette alliance. Et pour savoir s'il faut approcher ou non les islamistes du PJD, qui se retrouvent isolés par l'Alliance pour la démocratie et risquent de voir s'envoler leur rêve d'accéder à la primature.

Le test de la reconnaissance

Enfin, ce scrutin était aussi très attendu par les Marocains de l'étranger : leur

LE COURRIER DE L'ATLAS
L'ACTUALITÉ DU MAGHREB EN EUROPE
Novembre 2011

La participation aux élections marocaines est devenue pour eux comme une Arlésienne, toujours promise mais jamais arrivée. Pourtant, la nouvelle Constitution consacre cinq articles entiers à ce sujet : *"Sur les 80 constitutions que nous avons étudiées, aucune n'accorde autant de place à ses ressortissants à l'étranger*, explique Driss El Yazami, président du Conseil de la communauté marocaine à l'étranger (CCME). *Le texte marocain est clair : les MRE peuvent participer dans le cadre des circonscriptions et des listes nationales. La question qui se pose est donc de savoir quelle place les partis marocains comptent leur accorder : c'est à eux de trancher."*

La mise en place de circonscriptions de l'étranger n'est pas encore à l'ordre du jour : *"Il faut savoir que moins de dix pays dans le monde ont ouvert cette possibilité à leurs ressortissants, pour des raisons pratiques très compliquées. La seule question qui s'est posée pour ce scrutin, c'est la possibilité de voter par procuration : le Conseil constitutionnel a rejeté cette possibilité."*

La place à accorder aux Marocains de l'étranger fait débat

Une décision qui ne satisfait pas Omar El Mourabet, lui aussi membre du CCME, et qui ne mâche pas ses mots. Mais pour Driss El Yazami, le débat ne fait que commencer : *"Le CCME est désormais constitutionnalisé et il a été demandé que les MRE soient représentés dans toutes les instances de la démocratie participative comme l'Autorité pour la parité et la lutte contre les discriminations, le Conseil de la famille et de l'enfant, le Conseil de la jeunesse et de l'action associative, et j'en passe. Sur la participation politique, il y a encore beaucoup de questions pratiques à régler. Et le CCME émettra des avis sur ce sujet en temps voulu."* ■

Revue Homme

LES PRINCIPAUX PARTIS POLITIQUES MAROCAINS

Le Rassemblement national des Indépendants (RNI)
Fondé en 1978, celui-ci était arrivé en 4e position lors des législatives de septembre 2007, avec 39 sièges au Parlement. Longtemps considéré comme un "parti de l'administration", le RNI, actuellement dirigé par le ministre de l'Economie et des Finances Salaheddine Mezouar, se positionne comme une formation de la droite modérée, prônant le libéralisme.

Le Mouvement populaire (MP)
Crée en 1957, au lendemain de l'indépendance, le MP était arrivé en 3e position en 2007 avec 41 sièges au Parlement. Libéral sur le plan économique, plutôt conservateur sur les questions de société, éclaté en plusieurs branches avant une réconciliation au sein de l'Union des mouvements populaires, le parti, dont le secrétaire général est Mohand Laenser, ministre d'Etat, a rejoint l'Alliance pour la démocratie.

Le Parti Authenticité et Modernité (PAM)
C'est pour contrer la coalition de la Koutla que cette formation, une des plus jeunes au Maroc, a été créée en 2008 à l'initiative d'un groupe parlementaire indépendant sorti des urnes en septembre 2007. La figure emblématique du parti, c'est Fouad Ali El Himma, ancien ministre délégué à l'intérieur et un des plus proches amis du Roi.

L'Union socialiste des forces populaires (USFP)
Ce parti a longtemps incarné, et depuis 1975, les idées de la gauche (lutte contre les inégalités, justice sociale) et la principale force d'opposition. C'est sous l'égide d'Abderrahmane Youssoufi, son premier secrétaire de l'époque, que s'était constitué le premier gouvernement dit d'alternance en 1998. Majoritaire aux élections de 2002, il doit se contenter, en 2007, de 38 sièges seulement. Dirigé par l'ancien ministre de la Justice et actuel président de la Chambre des représentants Abdelwahed Radi, le parti fait partie de la Koutla, la coalition stratégique avec l'Istiqlal et le PPS.

L'Istiqlal (Parti de l'indépendance)
Comme son nom l'indique, le parti a été créé en 1943 dans le cadre de la lutte pour l'indépendance du Maroc. En 2007, il est arrivé en tête des législatives : il a ainsi pris la primature en la personne de Abbas El Fassi, ainsi que la tête de 6 ministères et 2 secrétariats d'Etat sur 34.

Le Parti du progrès et du socialisme (PPS)
Légalisé en 1974, le PPS se présente comme l'héritier du Parti communiste et du Parti de la libération et du socialisme, interdits respectivement en 1959 et 1969. Dirigé par l'ancien ministre de la Communication Mohamed Nabil Benabdallah, le PPS avait obtenu 17 sièges en 2007.

Le Parti de la justice et du développement (PJD)
Au milieu des années 1990, l'ancien parti de Abdelkrim Khatib, le Mouvement populaire, constitutionnel et démocratique, s'ouvre aux islamistes dits modérés, avant de devenir le PJD en 1998. Quatre ans plus tard, ce dernier devient le principal parti de l'opposition. Conservateur, conspuant l'importation de valeurs "occidentales", le parti, dirigé par Abdellilah Benkirane, a remporté 46 sièges en 2007, se hissant ainsi en deuxième position.

Revue de Presse Internationale

LE COURRIER DE L'ATLAS
L'ACTUALITÉ DU MAGHREB EN EUROPE

Novembre 2011

INTERVIEW

DRISS EL YAZAMI

Le Maroc s'est engagé à assurer des élections libres et transparentes, et pour cela, il a confié au Conseil national des droits de l'homme (CNDH) le soin de mettre en place une commission chargée de l'observation neutre des élections. Explications.

"Les élections seront observées à la loupe"

L'observation neutre et indépendante des élections est désormais constitutionnalisée : concrètement, qu'est-ce que cela change?

Cette observation est désormais encadrée par une loi, parue au *Journal officiel* le 10 octobre dernier, qui crée une commission spéciale d'accréditation, que je préside au titre de président du Conseil national des droits de l'homme.

Y siègent quatre représentants de différents ministères (Intérieur, Communication, Justice, et Affaires étrangères), cinq représentants de la société civile membres du CNDH, la Délégation interministérielle des droits de l'homme et enfin l'Instance de prévention de la corruption. Cette commission a rédigé une charte de bonne conduite, qui intègre les normes internationales et notamment celles édictées dans un document de référence en la matière signé en 2005 par des dizaines d'associations, sous l'égide des Nations unies.

Qui peut demander des accréditations et quels sont les critères requis par la commission pour les délivrer?

Toutes les organisations nationales et internationales travaillant dans le domaine de l'observation des élections, de la promotion de la démocratie ou sur les questions de citoyenneté peuvent demander une accréditation. Le CNDH lui-même déploiera 240 observateurs à travers le territoire.

Pour les demandes individuelles, la personne doit être inscrite sur les listes électorales, ne doit pas être elle-même candidate et doit s'engager à respecter la charte fixant les principes de l'observation. Une fois que l'organisation est accréditée, elle a accès à tous les bureaux de vote, assiste au dépouillement des bulletins et à l'annonce des résultats. Les observateurs ne peuvent pas faire de déclaration à titre individuel, mais l'organisme qui les accrédite peut en revanche s'exprimer s'il constate des abus ou des dérives.

Quel calendrier a été mis en place pour organiser ces missions d'observation?

Nous avons lancé le site à la mi-octobre et nous devons rendre toutes nos décisions sur les accréditations au plus tard le 9 novembre, soit deux jours avant le lancement officiel de la campagne électorale.

Ces élections anticipées doivent concrétiser le tournant démocratique pris par le Maroc : y a-t-il par conséquent plus de vigilance sur les questions de corruption et de transparence des élections ?

La lutte contre la corruption est en effet très importante : l'Instance de prévention de la corruption a publié début octobre un rapport sur le sujet.

On constate aussi qu'il y aura plus d'observateurs que lors des élections de 2007 et 2009 : beaucoup de nouveaux acteurs ont émergé, notamment chez les jeunes. On a des réseaux représentant plus de 150 associations : il y a notamment le réseau Concerté Maroc – soutenu par l'ambassade de France – et l'Alliance des jeunes pour la réforme, qui est une scission du Mouvement du 20 février. On a aussi beaucoup de demandes venant des associations locales, qui veulent observer le déroulé des élections à leur niveau régional. Donc oui, il y a de la vigilance. ■

Revue d
e l'Homme

مغاربة العالم وشبابهم ...ذبحتونا

الإثنين, 21 تشرين2/نوفمبر 2011 09:19
خليل الريحاني

أصحاب القرار في المغرب، أحزابه، ممثليه، لم تحترموا حق مغاربة العالم في التنعم بمواطنة دمقراطية كاملة، أبسطها حق تصويت مباشر وبممثلين في البرلمان، أيتها الجمعيات الحقوقية، أيتها الصحافة تحملي مسؤليتكي الأخلاقية.

خليل الريحاني

الحياة تحدي وتحديات، ويجب أن نكون متحدين جميعا، وبصراحة هكذا قرار لا ينسجم ولا يتناغم مع وضعية المغرب الجديدة بإصلاحه الدستوري وخصوصاً كشريك للدمقراطية لمجلس أوروبا. استبشرنا خيراً وناضلنا من أجل وضعية متقدمة للمغرب مع مجلس أوروبا وكعضو لمركز شمال جنوب لنفس المؤسسة، لذلك وجب إنصاف مغاربة العالم وشبابهم وبسرعة.

كنا نتمنى لو تحركت جمعيات حقوقية، برفع دعوى إستعجالية لإنصافنا، عبر وقف للحملة الإنتخابية لإنصاف مغاربة العالم وشبابهم في حق التصويت المباشر، وكذا دوائر انتخابية في الخارج، فلا تونس، ولا الجزائر ولا أقطار العالم أحسن منا، نشعر بإهانة حين طلب منا التصويت مباشرة في الدستور، وبالوكالة لاختيار ممتلي الأمة.

لماذا إهانتنا؟ لسنا مواطنين من درجة ثانية، لنا الحق كل الحق في التصويت المباشر، و دوائر انتخابية في الخارج، لماذا لم تفتح لوائح إنتخابية في القنصليات، ويتم ضمان تصويت إلكتروني؟ أليست هناك بلدان مثل فرنسا لها باع في هذا المجال؟ لماذا لم يشر مجلس الجالية بهكذا رأي؟ ولماذا لم يتحرك المجلس الوطني لحقوق الإنسان لرفع هذا الضيم؟ أوليس المغرب للجميع ونحن سواسية؟

صحيح أن تضيء شمعه خير من أن تلعن الظلام... لكن إلى كل من وكلت له مهام مغاربة العالم وشبابهم ... (أكان مسؤلاً ذبحتونا ....ذبحتونا ..... ذبحتونا بإهانتكم لنا : كبيراً أو أقل) ... نقول

لحد الآن تبقى نداءاتنا صيحة في واد، نحب وطننا ولكن لا نرضى لأنفسنا بهذه الإهانة،

. أدرتم لنا ظهركم، ونكتب عليه كان بإمكاننا الخيانة ، لكن أخلاقنا لا تسمح لنا بهذه الإهانة

.دمتم ودمنا مغاربة

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

sahafa.ma

مجلس أوروبا يشيد بإجراءات الشفافية المعدة للانتخابات في المغرب

عبر وفد من الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا في ختام زيارتهم للمغرب، مشيدا بالشفافية التي تسمح للمراقبين بمتابعة الانتخابات التي من المقرر أن تجري الجمعة 25 نوفمبر الجاري.

وكان الوفد البرلماني الأوروبي قد زار الرباط لأربعة أيام وقام بجولات استقصائية في عدد من المراكز الانتخابية في العاصمة المغربية وعدد من المدن والبلدات الأخرى.

وذكر الوفد أن فرقا من المراقبين الدوليين، والأوربيين منهم على وجه الخصوص، ستنضم إلى الفرق المحلية لمراقبة الانتخابات والتأكد من سيرها بسلاسة وشفافية.

وترأس السيناتور الجيكي توماس جيرسا الوفد البرلماني الأوروبي الذي قام منذ عام 1989 وحتى الآن بمراقبة 140 من الانتخابات في أنحاء العالم". وقال جيرسا "سيوزع 20 مراقبا أوروبيا على الدوائر الانتخابية في عدد من المدن المغربية".

يذكر أن الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا والتي تضم 318 عضوا في البرلمانات الأوروبية من 47 بلدا أوروبيا، كانت قد منحت مرتبة 'الشريك في الديمقراطية' للبرلمان المغربي.

ووزع المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب قائمة تضم 16 منظمة ستعمل على مراقبة سير الانتخابات التي تجرى بعد إقرار التعديلات الدستورية التي أطلقها الملك محمد السادس منتصف العام الجاري.
وأشار المجلس أن أكثر من 4 آلاف مراقب محلي ودولي سينتشرون في أرجاء البلاد للتأكد من سلامة العملية الانتخابية وشفافيتها.

ومنح المجلس 12 منظمة محلية بينها مجلس حقوق الإنسان والمنتدى المدني المغربي الديمقراطي ومنتدى الكرامة لحقوق الإنسان والمنظمة المغربية لحقوق الإنسان وهيئة حقوق الإنسان المغربية وتحالف الشباب للإصلاح المدني وجمعية المبادة الحضرية ومركز الشروق للديمقراطية واتحاد حقوق المرأة الديمقراطية وجمعية الإبداع النسوي.

ويجمع مراقبون عرب وأوروبيون على تأييدهم للإصلاحات التي ستجري في المغرب باعتبارها خطوة رائدة في هذا المجال وعلى أن القرارات الملكية بهذا الشأن جنبت البلاد الكثير من المشاكل التي تعاني منها دول أخرى خصوصا وان الملك محمد السادس قد بادر بمسيرة الإصلاح منذ وقت طويل، لكنهم لم يخفوا قلقهم من احتمال تدني مشاركة المواطنين المغاربة في الانتخابات التشريعية ليوم 25 نوفمبر/تشرين الثاني، وذلك على غرار انتخابات 2007.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme